



# عن التدخل الروسي والتدخلات عموماً

ورد كاسوحة\*

التدخل الروسي ليس التدخل الأول أو الوحيد في سوريا ولكنه بحسب مؤشرات أولية «الأعنف» والأكثر تأثيراً في مجريات الميدان. وتأثيره نابع من فشل التدخلات السابقة في إحداث تغيير جدي في المعطيات الميدانية التي بقيت «مستقرة» طيلة الفترة السابقة ولم يطرأ عليها أي تعديل منذ دخول «داعش» على الخط وهزّه الستاتيكو القائم (بين النظام والمعارضة المسلحة) قليلاً. وهو ما تتجاهله باستمرار التقديرات وردود الفعل الأولى على الضربات الجوية الروسية، إذ إن المطلوب حالياً ليس القراءة الموضوعية للتدخل الذي تقوده روسيا، وإنما وضعها تحت الضغط سواء استهدفت «داعش» أم لم تستهدفه، وسواء قتلت مدنيين أو لم تفعل. فتدخلها مدان حتى قبل أن يبدأ في حين أنّ التدخلات الأخرى أعطيت وقتاً قبل أن «تبدأ مسالمتها»، وعندما قتلت مدنيين إلى جانب استهدافها لمقرات «داعش» وخطوط إمداده لم يكثر أحد لهؤلاء القتلى، وبقي التركيز منصباً على إبراز شرعية التدخل وضرورته وحتيمته. وحين يفعل بوتين الآن الأمر ذاته بحديثه عن «شرعية التدخل الروسي» المعطاة من قبل «الحكومة المعترف بها» في سوريا يصبح كلامه تبريراً للعدوان الروسي على قوات المعارضة السورية، ولا يعود التدخل الذي يقوم به مشابهاً للتدخل الأميركي، على الرغم من أنهما يستهدفان البيئات الاجتماعية نفسها و«يوقعان» فيها أعداداً متساوية من الضحايا». وهذا يضع علامة استفهام كبيرة حول المسار الذي يوضع الآن لمساءلة روسيا عن عملياتها الجوية، إذ يظهر أن القتلى الذين سيسقطون الآن من بيئات المعارضة لا يشبهون «من حيث الشكل» على الأقل ضحايا الغارات الجوية الأمريكية، فهم أعلى شأنًا على ما يبدو على الرغم من كونهم فقراء أيضاً. هكذا، لا تعود بيئاتهم الاجتماعية التي ستحطم بالطيران الروسي مشابهاً لبيئات الرقة ودير الزور وريف الحسكة التي أحالها الطيران الأميركي «أثراً بعد عين». هذه الانتقائية ليست وليدة اليوم والتعبير عنها بهذه الحدة مرتبط بالصراع الذي يتطور باستمرار منتقلاً من محطة دموية إلى أخرى، وفي كل محطة يأخذ معه الارتباطات بهذه الدولة أو تلك إلى مستويات جديدة. وهذه

المستويات جري التعبير عنها من خلال الأداء الإعلامي الذي يربط عمليات القتل بالجهة التي تقوم بها وليس بالفعل نفسه، أو بآثره التدميري على البيئة المحلية المستهدفة، والتي تبقى دائماً نفسها ولا تختلف باختلاف الجهة التي تحطمها وتقتل فقراءها.

## انتقائية الإدانة

في معظم العمليات التي قام بها التحالف الأميركي ضد «داعش» سقط قتلى من المدنيين ولكن لم يعترض أحد أو يجروء على مساءلة التحالف عن مدى الدقة التي يضعها لأهدافه العسكرية من الجو، والآن عندما يحدث الأمر ذاته مع الروس تتغير الاستراتيجية تماماً وينشط المدافعون عن البيئات المحلية المستهدفة بقصف الطيران الروسي لفرض المساندة التي تبديها روسيا عبر قواتها الجوية «النظام الأسود». في الحالتين يجب إبراز الجرائم التي ترتكبها قوات الطيران ضد البيئات المحلية ولكن التركيز على جرائم طرف دون الآخر ينزع عن المسألة الحاصلة شرعيتها الأخلاقية، ويربطها بالموقف المسبق الذي تتخذه دول عربية وأخرى عربية تابعة لها (في حالة دول الخليج تصبح التبعية أقرب إلى الحالة الاستعمارية فهناك الدول هي شبه مستعمرات ومواقفها السياسية ضد هذا الطرف أو ذاك لا يمكن تقويمها بمعزل عن هذه الحالة) من التدخل الروسي. «جرائم الروس» هنا لا تعود محل تساؤل لأنها باتت مرتبطة بغض الطرف الذي يحدث في أماكن أخرى عن جرائم الأميركيين وحلفائهم، وهذه معضلة لن تستطيع الماكينات الإعلامية تجاوزها بسهولة لأنها ببساطة مرتبطة بطبيعة الصراع نفسه وبقدرة أطرافه على إخفاء جرائمها والاكتفاء بتسليط الضوء على جرائم الآخرين. طبعاً الوضع الدولي لا يسمح بتناول كل الجرائم وربطها مع بعضها البعض، فهذا منطوق مرفوض في السياسة الدولية، ورفضه مرتبط بمبدأ ازدواجية المعايير الذي لا تقوم سياسة أو موازين قوى من دونه. وحين نتحدث عن موازين قوى أو عن معادلات دولية مرتبطة بالميدان، فهذا يعني أن لا مكان للمعايير التي تسمح بالانساق مع الذات، وتسييد منهجية واحدة في التعامل مع التدخلات العسكرية. وعليه يصبح كل الكلام عن جرائم التدخل الروسي بلا طائل، تماماً كما كانت إدانة طرف واحد لجرائم التحالف الأميركي بلا جدوى أو مقدرة على ترجمة هذه الإدانة إلى أفعال

# لماذا الجمهوريات العربية؟

كاظم الموسوي\*

لماذا الجمهوريات العربية؟ سؤال يطرح بعد كل ما حصل ويجري فيها خلال السنوات الأخيرة، ولا بد منه لأن ما حدث ليس أمراً بسيطاً ولا هامشياً أو اعتيادياً، مع الانتباه لتدرجه أو اختلاف مستوياته وتداعياته. حيث جرت تغيرات ليست قليلة، تستدعي التفكير بها حتى ولو وضعنا قصة «المؤامرة» جانباً، وتحسبنا للأمر وكأنه مقصود ومخطط له سلفاً. فهل تم هذا ووضع على سكة الطريق، وقصد منه ما أريد له؟! سماه بعض من الغربيين بـ«الربيع العربي» وترنم به بعض العرب، وشوّهت تحركات الشعوب وانتفاضاتها وثوراتها الجديدة، التي لم تكن وليدة ربيع أو خريف، وإنما هي درجات في سلم الغضب الشعبي، أو تمرينات للحظة تاريخية تمر بها ظروف كل بلد منها. والبدايات بلا شك حركات وطنية متنوعة المستوى ومختلفة التأثير، ورد فعل على فشل سياسات الحكم أو تعبيرات شعبية، قد تكون عفوية أو منظمة، مقابل الأوضاع التي لم تكن في الحسبان السياسي، أو التي تراكمت فيها تناقضات الحكم وخطايا سياساته وغلبة التحكم الفردي والاستبداد واخفاق التنمية وفقدان حقوق الإنسان، في عموم الوطن العربي وإن كانت أيضاً بتموجات وظروف كل بلد منها ودور القوى السياسية فيها. جاءت الجمهوريات العربية بعد تحولات داخل بلدانها، عبر تغيرات سلمية واتفاقيات وضغوط معينة أو إلى درجة ما مع القوى الاستعمارية التي كانت محتلة أو وصية أو منتدبة على تلك الأقطار، بتضحيات جسيمة

ونضالات مستمرة لقوى سياسية وطنية، أنضجتها الظروف الموضوعية ووفرت لها مساحات الكفاح التحرري والتضامن الأممي فرصاً لتحديد البوصلة والعمل ضمن الثوابت التحررية الوطنية والقومية. أو جاءت عبر انقلابات عسكرية وخروج الدبابات من ثكناتها إلى شوارع العواصم ومؤسساتها التنفيذية، وإعلان بيان رقم واحد بتغيير السلطة وتسلم الحكم، وأحياناً في إطار التحالفات أو التوافقات مع الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة على الساحة. فالجمهوريات كلها وأساساً قامت بطرد المستعمر أو من يمثله فعلياً أو الحكومات التابعة مباشرة أو غير مباشرة لسياسات المستعمر الإمبريالي أو توابعه. وهذه مسألة لا بد من التنبيه لها رغم ما حصل من متغيرات في تلك البلدان التي حملت اسم الجمهورية. وأعلن أغلبها، لا سيما التي قادتها أحزاب أو تنظيمات عقائدية، انحيازاً واضحاً لمصالح الشعوب والثورات والدعوة لبناء بلدانها في إطار التحرر الوطني ومعاداة السياسات الاستعمارية، حتى ولو في بياناتها المعلنة وبعض مواقفها المتميزة والتاريخية، وهي أغلب النظم السياسية العربية، في سوريا ولبنان ومصر والعراق واليمن وتونس والجزائر وليبيا والسودان وموريتانيا والصومال. بينما بقيت دول الخليج مرتبطة باتفاقيات حماية منووعة بين دول الاستعمار الغربي البريطاني والفرنسي ومن ثم الأميركي، ومعها الأردن والمغرب. وما يلفت الانتباه أيضاً هو محاولات الدول الاستعمارية القديمة إلى العودة بنفسها للاستعمار من الشباك، بدلاً من الباب الذي

على الأرض، فظلّ الأميركيون يقتلون من دون حساب، وتحولت البيئات التي يقصفونها إلى بيئة خاضعة لداعش و«غير مكترثة» بكل «ما يقال» عن وحشيته واستعباده للناس. وإذا لم يستفد الروس من تجربة التحالف الغربي ويحيدوا هذه البيئات تماماً فسيستبسون في دفعها أكثر إلى أحضان «داعش» وجبهة النصرة، وعندها ستتحول الدعاية الموجهة ضدّهم إلى مكان آخر، وتبدأ باستحضار نماذج عن بيئات محلية لم تكن على وفاق مع الوهابيين ولكنها اضطرت للإذعان لهم تحت ضغط القصف الجوي المتكرر لها.

## طبيعة التدخل الجوي

وفي الحالة الروسية، فإنّ التدخل الجوي ضدّ «داعش» مشابه بالفعل لماقي التدخلات، إن من حيث «موضعيته» المعلنة أو من خلال عدم استثنائه المدنيين من أعمال القصف. هو قد يكون فاعلاً أكثر، ولكن فعاليته لا تتعارض مع عدم المش بالمدنيين أو على الأقل تحييدهم، وهذا يعود لطبيعة التدخل نفسه، فروسيا هنا لا تعتمد قصف السكان المحليين

وتحطيم بيئاتهم الاجتماعية، بل تتعامل معهم في ضوء «المنهج» الذي يفرضه التدخل العسكري من الجو، والذي يقوم على مبدأ عدم الاكترزات بالمدنيين أثناء القيام بعمليات القصف، واعتبارهم في أحسن الأحوال «أخطأً جانبيّة». «الإمبريالية» تفعل ذلك دائماً، وحين تواجه بجرائمها تبدأ بالتبرير ولا تشير إلى المنهجية التي تحصل من خلالها أعمال القتل. قد تعتذر لاحقاً ولكنها تبقى المسؤولة عن أعمال القتل في الإطار الفردي متمددة عدم الإشارة إلى مبدأ التدخل نفسه الذي تحصل بموجبه كل هذه «الأخطاء». حدث ذلك مع أميركا في باكستان واليمن والعراق وسوريا ومع قوات الأطلسي في ليبيا ومع السعوديين وحلفائهم في اليمن، ولا أحد يضمن عدم حصوله مجدداً مع الروس طالما أن شكل المواجهة هو نفسه تقريباً. والمقصود هنا بالمواجهة عدم التكافؤ بين القوات الجوية «الغازية» التي تحمل صواريخ وقاذفات وقنابل والقوات المحلية (مهما كانت تسميتها) التي تعتمد على السلاح الخفيف والمتوسط وتتمركز وسط المدنيين لحماية

في معظم العمليات التي نفذها التحالف الأميركي ضدّ «داعش»، سقط قتلى من المدنيين (النازول)



العسكرية، وحتى الحزبية منها التي أعلنت عن نفسها في قيادة تلك الجمهوريات وانحرافها عن الثوابت الوطنية وإضعاف الحركة الوطنية وتسهيل عمليات الانقلاب أو التامر عليها، وسلوكها سياسات الاستئثار بالحكم والتمتع بما آل إليه هذا التصرف من استبداد وديكتاتورية فريدة أو حزبية أو مشتركة. ورغم منحى التغيير فيها ظلت القيادات العسكرية وحلفاؤها في الحكم مستندين إلى شرعية قوة الدبابة والجيش وليس إرادة الشعب وإقناعه برسم البرامج الوطنية والتكامل في مستويات الحكم والإدارة والاقتصاد والتنمية وتمكين المرأة وحقوق الإنسان. مع ان بعضها تنبه إلى ذلك متأخراً وبعد تجارب عديدة وأخطاء تاريخية غلبت على محاولات الإصلاح والتحديث، وظلت مراوحة بين قوى المصالح والمنافع والفساد التي جاءت بعد الانقلابات والثورات وقوى التجديد والتغيير، ما ضيع الفرص التاريخية لبناء دول قادرة على المواجهة والتوازن الاستراتيجي مع الأعداء وصيانة الأمن الداخلي والتحالفات الوطنية والدعم الدولي الملأئم للتقدم والتطور ومواجهة التحديات المستمرة، والمشاركة الفعالة في النظام الإقليمي والدولي سياسياً واقتصادياً وثقافياً. لا تتعدّد الجمهوريات في الواقع العملي عن الملكيات في الوطن العربي في اساليب الحكم الفعلية، رغم تناقض إعلاناتها أو توجهاتها المعلنة، من حيث الابتعاد عن الشعوب والتصرف بخيارات المصالح الفردية أو الحزبية وغلبتها على المهام الوطنية التحررية المطلوبة. وتشابهت معها أيضاً في التحكم بشؤون الشعب والتنكر للخيارات